S/2000/455

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
19 May 2000
Arabic
Original: English

التقرير الرابع المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أن أواصل تقديم تقرير إلى المجلس كل ٤٥ يوما، يتضمن في جملة أمور، تقييمات للأوضاع الأمنية على أرض الواقع بحيث يتسنى إبقاء مستويات القوات والمهام التي تنجزها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قيد الاستعراض. وهذا التقرير مقدم وفقا لذلك الطلب، وهو يغطي التطورات التي استجدت منذ تقديم تقريري الثالث عن البعثة، الصادر في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/186). كما يتضمن هذا التقرير أيضا توصيات للأجل القريب من أجل إضفاء الاستقرار على الحالة الراهنة في سيراليون، بما في ذلك زيادة قدرة البعثة بأكثر من مستوى القوام البالغ ١٣ ٠٠٠ فرد عسكري الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٢٩٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - تعرضت عملية السلام خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى نكسة خطيرة للغاية نتيجة للهجمات المسلحة التي عمد إلى شنها مؤخرا بلا استفزاز، على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة مقاتلون من الجبهة المتحدة الثورية كما قاموا باحتجاز عدة مئات من أفراد الأمم المتحدة، وتدمير معسكرات نزع الأسلحة والتسريح. ومما يؤسف له أن هذه التطورات التي حدثت في أيار/مايو التي يرد وصفها في الفرع السابع من هذا التقرير تحجب التقدم المحدود الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق لومي للسلام من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات مع الأطراف ومع أصحاب المصلحة الدوليين.

٣ - وكان الرئيس أحمد تيجان كبه قد عقد اجتماعا خاصا للجنة الوطنية لنزع الأسلحة والتسريح و إعادة الإدماج قبل تلك التطورات حضره زعيم الجبهة المتحدة الثورية، السيد فوداي سانكوهه، وقائد القوات المسلحة للجبهة المتحدة الثورية/والقائد السابق لجيش سيراليون (المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا)، السيد جوني بول كوروما، نائب وزير الدفاع ومنسق قوة الدفاع المدني، والزعيم هينغا نورمان، وممثلون عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد وافق جميع قادة الفصائل في هذا الاجتماع، على إتاحة حق وصول البعثة والدوائر المعنية بالنواحي الإنسانية، والسكان برمتهم دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد؛ مع التخلي عن الأراضي التي احتلوها والسماح للحكومة بأن تبسط سيطرتها كاملة

190500 190500 00-40720 (A)

على كل جزء من أجزاء البلد؛ ومع السماح بتنفيذ نزع الأسلحة في مناطق مختارة من المقاطعتين الشرقية والشمالية اللتين توجد فيهما بالفعل مرافق لنزع الأسلحة والتسريح و إعادة الإدماج، ثم بعد ذلك في بقية أنحاء البلد، كلما توافرت مثل هذه المرافق. ونتيجة لهذه الجهود، تم تخفيض عدد نقاط التفتيش التي تحتفظ بها تلك الفصائل، وتمكنت البعثة من نشر أفرادها في معقل الجبهة المتحدة الثورية في كيلاهون في ١٦ آذار/مارس. إلا أن مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية ما زالوا يعرقلون نشر أفراد البعثة في كويدو بمقاطعة كونو، كما لا يزال عدد مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية السابقين الذين يصلون لغرض نزع الأسلحة، منخفضا للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض نقاط التفتيش التي تديرها الفصائل قائمة وتواصل عرقلة حركة الدوائر المعنية بالنواحي الإنسانية والسكان عامة.

٤ - وقد عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا للتحقق في فريتاون للجنة المخصصة للأطراف الرئيسية في اتفاق لومي، لمتابعة المقررات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الخاص المتعلق بسيراليون المعقود في باماكو في ١ آذار/مارس، وقد شمله تقريري الثالث. وفي الاجتماع الذي عقد في فريتاون، ذكر السيد فوداي سانكوه زعيم الجبهة المتحدة الثورية بقبول بمقولة أن البعثة "قوة محايدة لحفظ السلام" على نحو ما نص عليه اتفاق لومي للسلام (S/1999/777، المرفق). وقد اعتُبر هذا تطورا إيجابيا، نظرا لأن الجبهة المتحدة الثورية كانت قد اعترضت على وجود قوة حفظ السلام التابعة للبعثة في سيراليون.

٥ - كما أنشأت الأطراف الرئيسية لاجتماع ٢٠ آذار/مارس، لجنة يرأسها ممثلي الخاص السيد أوليمي أدينيجي، لإجراء تحقيق فيما جرى في كانون الثاني/يناير من استيلاء الجبهة المتحدة الثورية على أسلحة ومعدات من القوات الكينية والغينية، وقيام المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا، بالاستيلاء على أسلحة ومعدات من الوحدة الكينية. وعقدت لجنة التحقيق أول اجتماع لها في ٣١ آذار/مارس، إلا أن الجبهة المتحدة الثورية لم تحضر الاجتماع بحجة أنها لم تشارك في الاستيلاء على الأسلحة من القوات الغينية، بالرغم من الأدلة التي تثبت عكس ذلك. وتم استرداد ناقلات الأفراد المدرعة الثلاث التي جرى الاستيلاء عليها من القوات الغينية، إلا أن الأسلحة والمعدات الأخرى لم تسترد بعد.

٦ - وقد زار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، سيراليون في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس لتقييم عمليات البعثة، وإبلاغ الأطراف بالتزام الأمم المتحدة القوي بتقديم المساعدة إليهم فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق لومي. وعقد السيد ميت اجتماعات مع كبار موظفي البعثة، ومع الرئيس كبه والمسؤولين الحكوميين الآخرين، ومع السيد كوروما، والسيد زانكو، ومع وكالات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني. وزار السيد وكيل الأمين العام بورت لوكو وماكيني حيث قام بتفتيش قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومرافق نزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج ومعسكرات الأطفال المقاتلين السابقين وزار أيضا باماكو حيث اجتمع بالرئيس ألفا أومار كوناري رئيس مالي، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧ - وبمبادرة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، عُقد في لندن في ٢٧ آذار/مارس مؤتمر رفيع المستوى للمانحين بشأن سيراليون، لتأكيد الدعم السياسي لعملية السلام ولتعبئة موارد إضافية. وشارك في رئاسة المؤتمر المملكة المتحدة والبنك الدولي والأمم المتحدة، التي مثلها نائب الأمين العام. وتم إعلان تبرعات جديدة يبلغ مجموعها ٧٠ مليون دولار، لدعم عملية السلام ولا سيما عملية نزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية. وأكد المؤتمر من جديد تأييد المجتمع

الدولي المستمر والقوي لتنفيذ اتفاق لومي للسلام، وبعث برسالة قوية إلى الفصائل لكي تفي بالتزاماتها وفقا للاتفاق. ودعي المتمردون على وجه الخصوص إلى إنهاء الإساءات المستمرة لحقوق الإنسان، وإلى نزع سلاح المقاتلين التابعين لهم فورا، والإفراج عن النساء والأطفال الذين لا يزالون محتجزين، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية لجميع مناطق البلد بصورة آمنة ودون إعاقة. وناقش المشاركون أيضا موضوع الانتخابات وتعهدوا بالمساعدة على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في سيراليون على نحو ما نص عليه اتفاق لومي للسلام، بحيث فُهم بصورة جلية أن الانتخابات لن يتسنى إجراؤها دون إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح. وإني أثني على حكومة المملكة المتحدة لقيامها بهذه المبادرة المهمة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم أيضا فيما يتعلق بأداء مختلف المؤسسات المتوخاة في اتفاق لومي. وإن كان الافتقار إلى الموارد ما زال يعرقل هذا الأمر. ولم تصدر اللجنة الوطنية لإدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير والتنمية التي يرأسها السيد فوداي سانكوه أي خطة عمل، وفي هذا المجال يبدو أيضا أنه لم يحدث توافق آراء سياسي بشأن دور تلك اللجنة إزاء الوزارات القائمة. على أن لجنة توطيد السلام التي يرأسها السيد جوني بول كوروما، حققت بداية طيبة وعقدت اجتماعات عديدة للأطراف ولأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز المصالحة ومناقشة سبل المضي بعملية السلام إلى الأمام. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، عقدت لجنة توطيد السلام مؤتمر سلام للقادة في يو، لتيسير الاجتماعات وجها لوجه بين قادة الفصائل، ولبناء الثقة وتعزيز السلام. وكان حضور المؤتمر جيدا من جانب جميع الفصائل.

٩ - وقد مثل السيد سانكوه أمام البرلمان في سيراليون في ١٥ آذار/مارس للرد على أسئلة بشأن المواضيع تعوق عملية السلام. وانتقدت جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان السيد سانكوه بشدة لعرقلته عملية السلام. وقد أكد السيد سانكوه في رده أنه ملتزم بعملية السلام ونسب العقبات الحالية التي تعوق التقدم، وبصفة خاصة خطوات نزع السلاح، إلى ضعف اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج؛ ونقص مرافق النقل، وقصور مرافق نزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج؛ وعدم وجود حوافز مغرية للمحاربين السابقين. ومن ناحية ثانية، ادعى السيد سانكوه أنه مستعد للعمل مع البرلمان.

١٠ - وفي اجتماعات عديدة ثنائية ومتعددة الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتكى السيد سانكوه وغيره من قادة الجبهة المتحدة الثورية، من أن بعض جوانب اتفاق لومي لم تنفذ. وأشاروا على وجه التحديد إلى أنه لم يعين أحد من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية في وظائف في المشاريع شبه الحكومية، أو السلك الدبلوماسي أو أي قطاع عام آخر، وفقا للمادة الرابعة من اتفاق لومي. كما اشتكوا من المبالغة في الاهتمام بأحكام نزع السلاح، مع تجاهل الأحكام السياسية في الاتفاق. وفي حين لا يوجد شك في أن عدم التعاون من جانب الجبهة المتحدة الثورية وبصفة خاصة من جانب السيد سانكوه كان هو العائق الرئيسي الذي حال دون تنفيذ اتفاق لومي فإن من الصحيح أيضا أن البطء الذي شهدته عملية برنامج نزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج لم يساعد على إصلاح الحالة إضافة إلى مشاكل سياسية وإدارية أخرى.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير غير مؤكدة عن تكوين فصيل جديد يرأسه أحد قادة الجبهة المتحدة الثورية السابقين، وهو السيد سام بوكاري، الذي ذكر أنه عاكف على تجنيد وتدريب متمردين في ليبريا. وقد نفت حكومة ليبريا هذه الأنباء. وفي ٢٢ آذار/مارس، ألقت حكومة سيراليون القبض على ١٦ شخصا يشتبه في تنظيمهم

مجموعة من المنشقين لغزو ليبريا. وقد ألقي القبض عليهم في منطقة غابة غولا، بالقرب من الحدود الليبرية.

١٢ - وأثناء المشاورات التي جرت مع رؤساء دول اتحاد نهر مانو، وعقدت في باماكو في ٢ آذار/مارس، طلب إلى الرئيس تشارلز تايلور رئيس ليبريا أن يشارك شخصيا في إزالة العقبات التي تواجه عملية السلام في سيراليون. وعملا بذلك القرار، وجّه الرئيس تايلور دعوة إلى السيد سانكوهه لزيارة منروفيا في ١٢ آذار/مارس لإجراء مشاورات بشأن عملية السلام. على أن السيد سانكوهه أصر على عدم السفر حتى يرفع مجلس الأمن الحظر المفروض على سفره بموجب قراره ١١٧١ (١٩٩٨)، المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٣ - وفي ١٨ آذار/مارس، وفي تطور جديد بالترحيب، عُقد في منروفيا اجتماع وزاري للدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو. وأعقبه اجتماع للوزراء المسؤولين عن الأمن والشؤون الداخلية والدفاع والعدالة في فريتاون، ١٧ نيسان/أبريل، حيث تم التوصل إلى إنشاء لجنة أمنية مشتركة لاتحاد نهر مانو، تشمل لجنة انتقالية لإسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة، وبالإضافة إلى وحدات أمنية للحدود المشتركة وأخرى لبناء الثقة. وقُدمت التوصيات لكي ينظر فيها اجتماع مؤتمر القمة للاتحاد المقرر عقده، وقد عقد في كوناكري في ٨ أيار/مايو. وقد قام مؤتمر القمة هذا، الذي حضره أيضا الرئيس كوناري، بمناقشة الحالة في سيراليون (انظر الفقرة ٧٦ أدناه).

ثالثا - الحالة الأمنية قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٠

١٤ - قبل وقوع الهجمات الخطيرة التي تعرض لها أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة، ووقعت في ١ أيار/مايو ٢٠٠٠ ويرد بيانها في الفرع سابعا أدناه، كانت الحالة الأمنية عموما قد تحسنت تدريجيا بعد أن قامت قوات البعثة بزيادة عدد دورياتها وانتشرت في مواقع جديدة بالمقاطعات. بيد أنه في المناطق التي لا زالت تحت سيطرة جماعات المتمردين، وخاصة المواقع الحصينة التابعة للجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق، ما زالت الحالة الأمنية غير مستقرة ووقعت عدة حوادث خطيرة، شمل بعضها أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

١٥ - وفي ٢١ آذار/مارس، وقع انتهاك خطير لوقف إطلاق النار في منطقة بافوديا - كابالا، التي شهدت اندلاع القتال بين عناصر الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق. وقامت البعثة بنشر مراقبين عسكريين وفصيلتين تابعتين للكتيبة الكينية في المنطقة لتهدئة الحالة. واستمر القتال بشكل متقطع حتى ٣٠ آذار/مارس عندما وافق قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق على اقتراح البعثة بنزع السلاح. وتلافيا لحدوث توتر، تم تجريد ما مجموعه ٢٩٢ من مقاتلي المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق من السلاح يوم ٣٠ آذار/مارس ونقلوا هم ومن يعولونهم إلى معسكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لونغي. وتم نزع سلاح ١٣٩ مقاتلا آخر يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ونقلوا بدورهم إلى معسكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لونغي. وإجمالا، تم نقل زهاء ٩٠٠ فرد. وتم فيما بعد نشر سرية تابعة للكتيبة الكينية وفريق من المراقبين العسكريين في كابالا، ولكن تعين إعادتهم إلى ماكيني لتعزيز مواقع البعثة هناك بعد الهجمات التي شنتها الجبهة المتحدة الثورية في أوائل أيار/مايو. وفي حادث آخر وقع يوم ٨ نيسان/أبريل، أطلق مجهولون عدة طلقات على القوات الغينية التابعة للبعثة في كينيما. وردت القوات على النيران فتوقف الهجوم.

١٦ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، نظمت الجبهة المتحدة الثورية مظاهرة ضد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ماكيني شارك فيها نحو ٤٠ من المقاتلين المسلحين التابعين للجبهة. كما أقامت تلك المجموعة نقطة مراقبة قرب مدخل مركز الاستقبال التابع لمعسكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ماكيني. وتحت ضغط من البعثة أزيلت في اليوم نفسه نقطة التفتيش التي أقامتها الجبهة. وفي الوقت ذاته، لم يقم المقاتلون التابعون للجبهة بإعاقة حركة أفراد البعثة أو الأفراد التابعين لإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، التي تقدم الدعم السوقي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أن الجبهة عمدت بالفعل إلى التحرش بأفراد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من سكان سيراليون المحليين وأرغمتهم على مغادرة المعسكر.

١٧ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل أيضا، قامت مجموعة تضم نحو ٢٠ مقاتلا من مقاتلي الجبهة بمنع المراقبين العسكريين التابعين للبعثة من دخول مباني مركز استقبال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ماغبوراكا. وزعموا أيضا أن جنود البعثة، الذين كانوا يعملون على توفير الأمن بهذا الموقع، قد استولوا على بعض الأعتدة من الجبهة. وتبع ذلك حدوث معركة محدودة، قررت بعدها قوات البعثة بالموقع الانسحاب مؤقتا لتلافي تفاقم الحالة. وظل التوتر شديدا في قطاع ماكيني/ماغبوراكا التي شهدت فيما بعد أول هجمات تشنها الجبهة على قوات البعثة.

١٨ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، وقعت معركة بين قوات فريق المراقبين العسكريين التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأفراد من جيش سيراليون السابق بسبب مركبة مسروقة أفضت إلى إطلاق عدة طلقات قتل على إثرها مقاتل تابع لجيش سيراليون السابق وأصيب آخر إصابة خطيرة. وخرج على الفور عدد من أفراد جيش سيراليون السابق إلى الشوارع احتجاجا على هذا الحادث. وأفضت الحالة إلى حدوث توتر بالغ في فريتاون، إلا أن البعثة سيطرت على الموقف. وساعد السيد كوروما على استعادة الهدوء. بيد أن السيد سانكوه عقد مؤتمرا صحفيا في ١ أيار/مايو صرح خلاله بأن البعثة أطلقت النار على المقاتلين السابقين يوم ٢٨ نيسان/أبريل في فريتاون. وكان أن أفضى هذا التصريح التحريضي إلى زيادة التوتر بين الجبهة والبعثة في جميع أرجاء البلد.

١٩ - ووقع حادث خطير يوم ٣٠ نيسان/أبريل، أطلقت خلاله النار على جندي تابع للكتيبة النيجيرية أصيب من جراء ذلك إصابة خطيرة وذلك عندما رفض التخلي عن سلاحه وتسليمه إلى مجموعة كبيرة من المسلحين (يفترض أنهم من جيش سيراليون السابق) في منطقة أوكرا هيلز. ونظرا لأن جماعته المكونة من خمسة أفراد كانت أقل عددا فإنها أرغمت في نهاية المطاف على تسليم أسلحتها. وقد نقل الجندي المصاب إلى نيجيريا. وقُدم احتجاج على الحادث إلى السيد كوروما.

٢٠ - ثم وقعت انتهاكات أخرى لوقف النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير منها تعديات خطيرة على المدنيين في منطقتي بورت لوكو وأوكرا هيلز، مع استمرار جميع الفصائل في وضع المتاريس غير المشروعة على الطرق، إلى جانب أعمال إعاقة أخرى لعمليات حفظ السلام، خاصة ما قامت به عناصر الجبهة. وقد خفت حدة التوتر إلى حد ما في منطقة أوكرا هيلز بعد أن أعلنت الحكومة أن المقاتلين التابعين للجيش الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق سيكون بإمكانهم الانضمام إلى الجيش المعاد تنظيمه إذا توافرت فيهم معايير معينة. وهناك عامل آخر أسهم في تخفيف حدة التوتر يتمثل في قيام الحكومة بسداد بدلات الأمان الانتقالية إلى المقاتلين السابقين الذين تم تجريدهم من السلاح في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢١ - وقد واصلت لجنة الرصد المشتركة عقد جلساتها الأسبوعية برئاسة البعثة لمعالجة انتهاكات وقف إطلاق النار. وواصلت اللجنة الضغط على الفصائل لحملها على الامتثال للمادة الرابعة عشرة من اتفاق لومي للسلام التي تقضي بقيام تلك الفصائل بالكشف عن عدد المقاتلين التابعين لها وعن مواقعهم. وفي حين قدم هذه المعلومات كل من قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق، فإن الجبهة المتحدة الثورية لم تقدم إلا معلومات جزئية يوم ٢٥ نيسان/أبريل. وعقد المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة عدة اجتماعات للجان رصد وقف إطلاق النار على مستوى المناطق، في المناطق التي ينتشر فيها أفراد البعثة.

٢٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، دمرت وحدات البعثة ذخائر غير مأمونة وجدت في مناطق شتى، فضلا عن ما تم تجميعه خلال عملية التجريد من السلاح، حيث تمت العملية الثانية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقام أفراد البعثة الذين تم نشرهم في المقاطعة الشرقية باستبدال أو إصلاح بعض الجسور المدمرة بالمقاطعة.

٢٣ - ومنذ آخر تقرير تقدمت به، تم نشر قوات البعثة في مناطق جديدة، منها منطقة كيلاهون الحصينة التابعة للجبهة المتحدة الثورية، وكذلك مناطق زيمي، وجورو، وكامبيا، ومانغي، وكابالا (انظر الخريطة المرفقة). ورغم أن الجبهة أعاقت نشر قوات البعثة في منطقة كونو، فقد أرسل المراقبون العسكريون وفصيلة كينية تعمل في ماغبوراكا دوريات متكررة إلى كويدو. وفيما بعد جرى تعديل عملية نشر البعثة في ضوء الهجمات التي شنتها الجبهة. وفي ١٥ أيار/مايو، بلغ قوام العنصر العسكري التابع للبعثة ٢٥١ ٩ فردا عسكريا، منهم ٢٦٠ مراقبا عسكريا (انظر المرفق).

٢٤ - ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه مع حكومة نيجيريا، وُضعت كتيبتان وفرقة مدرعات من نيجيريا للعمل مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحت قيادة الأمم المتحدة ونُشرت في فريتاون لمدة ٩٠ يوما. وفي ٢ أيار/مايو، أُعيدت قوات فريق الرصد المتبقية في سيراليون إلى بلدانها بعد أن أوكلت مهامها الأمنية إلى حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما في فريتاون.

رابعا - التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية في عملية السلام

٢٥ - أشرت في تقريري الأخير، (S/2000/186)، إلى عدد من الأهداف الهامة أو "الخطوات المقبلة" الكفيلة بتيسير تحديد أولويات ومسؤوليات جميع الجهات المعنية وتزويد المجتمع الدولي بمعايير يقيس بها التقدم المحرز. وقد أيد مجلس الأمن هذه الخطوات الرئيسية في جلسته ٤١١١. ويورد هذا الجزء التقدم المحرز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تحقيق هذه الأهداف.

التعجيل بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٢٦ - كانت عملية نزع السلاح والتسريح التي أحرزت تقدما منتظما وإن كان بطيئا ولكن العملية توقفت عمليا توقفا تاما بعد اندلاع الاشتباكات في مطلع شهر أيار/مايو. وحتى ١٥ أيار/مايو، تم نزع سلاح ٠٤٢ ٢٤ من المقاتلين السابقين، ينتمي ٩٤٩ ٤ منهم إلى الجبهة المتحدة الثورية، و ٠٥٥ ١٠ إلى المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا و ٠٣٨ ٩ إلى قوة الدفاع المدني. ويشمل الرقم الإجمالي للمقاتلين السابقين ٧٠١ ١ طفلا مقاتلا استسلموا دون أسلحة. ولا يزال عدد الأسلحة المسلمة

ونوعيتها يثيران القلق. وحتى الآن بلغ عدد الأسلحة التي تم تسليمها ١٠ ٨٤٠ قطع سلاح.

٢٧ - وفي أعقاب الهجمات التي شنتها الجبهة المتحدة الثورية على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتحركات الجبهة صوب فريتاون، لجأ عدد كبير من مقاتلي جيش سيراليون سابقا وقوة الدفاع المدني إلى حمل السلاح، ومن المرجح أن يظلوا مسلحين على الأقل طوال المدة التي تواصل فيها الجبهة المتحدة الثورية هجماتها. ومع أن هذه التصرفات من جانب مقاتلي جيش سيراليون سابقا وقوة الدفاع المدني مفهومة في ظل الأوضاع الحالية، فلا ريب في أن هذا التطور، مع ما اقترن به من تدمير الجبهة المتحدة الثورية مرافق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد يؤدي إلى تعقيد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي لا يزال يشكل عنصرا حاسما في عملية السلام في سيراليون، تعقيدا بالغا. ومما يثير القلق أيضا مصير المقاتلين ولا سيما الأطفال منهم، الذين انضموا طوعا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقد يتعرضون لإعادة التجنيد أو للعقاب من قبل الجبهة المتحدة الثورية لفرارهم من الجندية.

٢٨ - وبسبب بطء وتيرة نزع السلاح، عقدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اجتماعا طارئا، في ٧ نيسان/أبريل، لجميع أصحاب المصلحة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، برئاسة الرئيس كبه، واتفق المجتمعون على اتباع نهج يتسم بالسرعة حيال نزع السلاح. ويتألف هذا النهج من تقصير فترة وضع المقاتلين بعد نزع سلاحهم في مراكز التسريح وهي تتراوح أصلا بين ستة وثمانية أسابيع، لتصبح مدتها ثلاثة أسابيع، والاستعانة بفرق متحركة لنزع السلاح. وسوف تستغرق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نفس المدة بالنسبة لجميع مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة وجيش سيراليون سابقا وقوة الدفاع المدني، ومن المتوقع أن تؤدي إلى أن يكمل المقاتلون السابقون البرنامج بصفة أسرع.

٢٩ - وفي ذلك الاجتماع قررت أيضا اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يبدأ نزع سلاح مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية في منطقة كيلاهون في المقاطعة الشرقية. وعليه، وافق ممثلون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة من البرلمانيين ورجال الإعلام، السيد سانكوه في ١٠ نيسان/أبريل، إلى سفبيويها لبدء هذه العملية رسميا. بيد أن ٨٩ مقاتلا فقط، منهم ٥٦ مقاتلا من الجبهة المتحدة الثورية و ٢٨ من جيش سيراليون سابقا و ٥ من قوة الدفاع المدني، حضروا إلى الموقع لنزع سلاحهم وتم ترحيلهم إلى مركز دارو للتسريح في وقت لاحق.

٣٠ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصبحت معسكرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بو، وموبامبا وماكيني وماغيوراكا جاهزة للعمل. ومنذ ذلك الحين، نُزع سلاح مقاتلي قوة الدفاع المدني في بو وموبامبا؛ بيد أن الجبهة المتحدة الثورية لم تشارك في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ماكيني وماغيوراكا، ولا يزال عدد مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية الذين جردوا من أسلحتهم دون ما هو متوقع بكثير.

٣١ - وفي الوقت ذاته، تردد كثير من جنود جيش سيراليون سابقا وبعض المقاتلين المنتمين إلى فصائل أخرى في نزع أسلحتهم خشية ألا تتاح لهم فرصة الالتحاق بالجيش الجديد إن هم غادروا مراكز التسريح. ولتبديد مخاوفهم، أوضحت الحكومة أن جميع المقاتلين السابقين ستتاح لهم الفرصة للالتحاق بجيش سيراليون بعد إعادة تشكيله، شريطة أن يستوفي المرشحون شروط خطة إعادة إدماج المقاتلين.

٣٢ - وقد أدى تأخر دفع البدلات للمقاتلين الذين وُضعوا في مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حدوث بعض الاضطرابات في المعسكرات وإلى قيام مظاهرات في فريتاون. واتخذت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خطوات لتعزيز الأمن في المعسكرات وللإسراع بعملية التسجيل والتوثيق، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، للتحضير لأنشطة التسريح ودفع البدلات في مواعيدها.

٣٣ - ونجمت عن التأخيرات التي حدثت في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تكاليف إضافية، مما زاد الحاجة إلى المساعدة المالية من البلدان المانحة. وقبل شهر أيار/مايو، حدث قصور كبير في المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي، بلغ ١٩ مليون دولار بالنسبة لميزانية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعام ٢٠٠٠. بيد أنه من المرجح أن يقتضي استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوقت المناسب توفير المزيد من الموارد.

٣٤ - ويمثل الافتقار إلى مبادئ توجيهية لرعاية الأشخاص الذين يرافقون المقاتلين السابقين إلى المعسكرات أو من يعولهم هؤلاء المقاتلين أمرا آخر يبعث على القلق. وقد بادرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى إجراء محادثات بشأن السياسة العامة وقدمت توصيات في هذا الشأن، من بينها تقديم المساعدة الإنسانية الملائمة لهذا القطاع من السكان، بالتعاون مع الحكومة والوكالات الإنسانية ذات الصلة.

بسط سلطة الدولة

٣٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت فرقة العمل الحكومية لإعادة بسط السلطة المدنية في سائر أنحاء البلد، التي يرأسها نائب الرئيس، جو البرت دمبي، في إجراء محادثات بشأن الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى عودة موظفي الحكومة وغيرهم من الموظفين العامين إلى المقاطعات والمناطق ومشيخات القبائل.

٣٦ - وفي نيسان/أبريل، قررت حكومة سيراليون إرجاء عودة موظفيها إلى ماكيني بسبب مخاوف أمنية؛ إذ أن معظم أجزاء المقاطعة الشمالية لا تزال تحت سيطرة الجبهة المتحدة الثورية. وهناك أيضا قصور في المرافق الأساسية، بما في ذلك المساكن والمكاتب المناسبة.

المصالحة الوطنية والتحول نحو الديمقراطية

٣٧ - لتعزيز التحول إلى الديمقراطية وبناء المؤسسات الوطنية عملت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في تعاون وثيق مع المدعي العام ووزير العدل والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، على إعداد مشروع قانون لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على نحو ما أشار إليه اتفاق لومي.

٣٨ - وقد أدت اللجنة الانتخابية الوطنية اليمين لتقلد مهامها في ٢٠ آذار/مارس وشرعت في مزاولة أعمالها. كما كانت الحكومة تدرس إمكانية إجراء انتخابات محلية تدريجية لكبار مشايخ القبائل، ابتداء من المناطق الخالية من المتمردين.

٣٩ - وغني عن البيان أن عملية المصالحة الوطنية قد أصبحت غاية في الصعوبة في ضوء الهجمات الأخيرة التي شنتها الجبهة المتحدة الثورية، مما ألحق ضررا بالغا بعملية السلام وزاد من عدم الثقة بين الموقعين على اتفاق لومي.

إعادة بناء قوات الأمن بسيراليون

٤٠ - طرأ بعض التحسن على أداء قوة الشرطة بسيراليون لمهامها وهي تتلقى المساعدة من المملكة المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومع ذلك، فإن عملية إعادة التشكيل تتم ببطء ويعوقها غياب التمويل فضلا عن نشوب الأعمال القتالية. وقد أدخلت تغييرات على هيكل الإدارة وأساليب

منع الجريمة وهيكل الرتب في قوة الشرطة. وأنشئت إدارة للشكاوى والتأديب للنظر في ممارسات الفساد والأنشطة الجنائية وجرائم الإيذاء الجنسي والعنف التي تقترفها الشرطة. كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في تهيئة سبل التدريب بصورة منتظمة في مجال حقوق الإنسان لقوات الشرطة في سيراليون. وتم الآن توزيع أفراد من شعبة قوات الأمن الخاصة المسلحة التابعة للشرطة في سيراليون في كل من مونيا وكينيما وبو ولونغي.

٤١ - كما بُذلت جهود لتنفيذ خطة إعادة الإدماج العسكري، التي وافقت عليها جميع الأطراف. وسوف تشمل المرحلة الأولى من الخطة إجراء تقييم لضباط الجيش في سيراليون بما يكفل إمكانية إشراكهم في تدريب قوات الجيش الذي يتبعونه، وذلك بعد إعطائهم تدريبا سريعا. وأود أن أعرب عن امتناني للمساعدة الجوهرية التي قدمتها المملكة المتحدة في هذا الشأن.

٤٢ - ومن دواعي الأسف أن شخصية رئيسية في نظام الأمن الوطني، وهو الجنرال ميتيكيشي ماكسويل خوب، رئيس أركان الدفاع في جيش سيراليون، توفي في ١٨ نيسان/ أبريل، وقد أعلنت حكومة سيراليون الحداد لمدة سبعة أيام.

خامسا - حقوق الإنسان

٤٣ - ظلت حالة حقوق الإنسان في بعض أنحاء البلاد، ولا سيما المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، تشكل إحدى المسائل المثيرة للقلق الشديد. وقد استمر خطف المدنيين من جانب عناصر الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة/القوات المسلحة السابقة بسيراليون من منطقة أوكرا هيلز من أجل تكليفهم بمهام محددة مثل العمل الشاق في مزارع زيت النخيل.

٤٤ - وفي المقاطعة الشمالية، عمدت المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تقليص شديد لعملياتها لتقديم المساعدة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية في أعقاب احتجاز بعض عمال المساعدة الدوليين والوطنيين التابعين لها على يد مقاتلين مسلحين تابعين للجبهة المتحدة الثورية قرب منطقة أليكاليا في يوم ٧ آذار/مارس. وفي منطقة كابالا ترددت أخبار التحرش عن المدنيين ونهب القرى من قبل عناصر القوات المسلحة السابقة بسيراليون.

٤٥ - ويأتي العدد الكبير للمُعالين التابعين لمحاربي المجلس الثوري للقوات المسلحة/القوات المسلحة السابقة بسيراليون الذين خرجوا من الأدغال في كابالا يوم ٣ نيسان/أبريل (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) ليلفت الانتباه إلى ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لحماية من يعولهم المقاتلون السابقون، وهم في أغلبيتهم من النساء والأطفال. بل إن أغلبية "زوجات" المحاربين هن في الواقع نساء مختطفات ولن يشعرن على الأرجح بحرية التعبير عن رغبتهن في العودة إلى أسرهن الأصلية ما لم يُستجوبن بمعزل عن "أزواجهن".

٤٦ - وتظل حماية المشردين داخليا مثار قلق، وتحتاج إلى معالجة عاجلة ومنسقة. وكثيرا ما يقع المشردون داخليا في منطقة بورتولوكو الذين يذهبون خارج حدود المناطق الآمنة نسبيا لقضاء احتياجاتهم اليومية ضحية أعمال الخطف والاغتصاب وأعمال السخرة.

٤٧ - وقد استلزم الأمر تقليص نشر مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في المواقع الرئيسية من البلد نتيجة الأعمال القتالية الأخيرة. ومع ذلك فإن نشرهم سيتم كمسألة ذات أولوية متى سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٤٨ - ومن الأمور التي تشكل مصدر قلق بالغ ما رددته التقارير الأخيرة بشأن وقوع انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ لأحكام الإعدام دون محاكمة

وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي أثناء القتال الأخير سواء من جانب الجبهة المتحدة الثورية، أو القوات المسلحة بسيراليون، والمجلس الثوري للقوات المسلحة/القوات المسلحة السابقة بسيراليون. وإنني أدعو جميع الأطراف وقياداتها إلى الامتناع عن القيام بمثل تلك الأعمال والعودة إلى احترام سيادة القانون.

حماية الأطفال

٤٩ - تشير التقارير الأولية إلى أن المقاتلين الأطفال قد استخدموا على نطاق واسع في غمار الصراع الحالي. وقد لاحظ موظفو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذين قاموا بمهمة إلى ماسياكا يوم ١٥ أيار/مايو وجود عدة مقاتلين مسلحين من بين الأطفال، معظمهم من الغلمان، مع قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة/القوات المسلحة السابقة بسيراليون والقوات المسلحة بسيراليون. وكان حوالي ٢٥ في المائة من المحاربين دون الثامنة عشرة واعترف بعضهم طواعية بأن أعمارهم تتراوح بين ٧ سنوات و ١٤ سنة. وكانوا جلهم مسلحين. وتشير تقارير أخرى إلى أن الجبهة المتحدة الثورية تستخدم نسبة مماثلة من المقاتلين الأطفال في الخطوط الأمامية.

٥٠ - وقبل أحداث أيار/مايو، انخرط ما مجموعه نحو ٧٠٠ ١ مقاتل طفل، من أصل ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٥، في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أنه في فترة الأزمة الحالية، بلغ عدد الجنود الأطفال المسرحين الذين جرت إعادة جمع شملهم بعائلاتهم أو أودعوا مؤسسات الرعاية أو لاذوا بالفرار نحو ٨٠٠ طفل، وظل ما يقرب من ٩٠٠ طفل في مراكز الرعاية المؤقتة. ولكن يظل هؤلاء الأطفال مهددين بخطفهم مجددا نتيجة لانهيار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، لم يحدث أي إفراج جديد عن الأطفال على يد قادتهم منذ اندلاع الأزمة. وتعمل اليونيسيف مع شركائها التنفيذيين على كفالة تقديم الحماية الكافية لهؤلاء الأطفال، ويتم ذلك بدعم كبير من الجهات المانحة الرئيسية.

٥١ - وغني عن البيان أن التأخير الحاصل في عملية نزع السلاح، فضلا عن استئناف الأعمال القتالية قد أثرت سلبيا على الإفراج عن الأطفال والنساء المختطفين. وقد وافقت حكومة سيراليون على إنشاء لجنة وطنية لصالح الأطفال المتضررين من الحرب لكفالة معالجة الشواغل المتعلقة بهم على أعلى المستويات السياسية. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها ممثلي الخاص المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة السيد أدلارا أوتوتو والسيد لويد أكسوورثي وزير خارجية كندا، إلى مدينة فريتاون يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل. وقد عقد السيد أوتونو والسيد أكسوورثي اجتماعات منفصلة مع الرئيس كباح والسيد كوروما والسيد سانكوه للتشديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة محنة الأطفال المتضررين من جراء الحرب في سيراليون وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق لومي.

سادسا - الجوانب الإنسانية

٥٢ - خلال الفترة المستعرضة في التقرير، تحسنت تدريجيا إمكانية وصول المساعدة الإنسانية في بعض المناطق نتيجة لتوسع نطاق انتشار البعثة وما تلا ذلك من تحسن في الظروف الأمنية. واستمرت أنشطة التأهيل وإعادة الإدماج دون مصاعب كبيرة في المقاطعة الجنوبية التي تتمع باستقرار نسبي. ومع ذلك، ففي أثناء الهجوم على مراكز نزع السلاح والتسريح والإدماج في الأسبوع الأول من أيار/مايو، قامت عناصر المتمردين في مكيني بمحاصرة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الدولية والتحرش بهم. وتمكن جميع العاملين من مغادرة المنطقة، غير أن العديد من الأصول

المملوكة للمنظمات الإنسانية تعرضت للنهب. وأدى التدهور الشديد في الحالة الأمنية في أيار/مايو إلى تقليص العمليات الإنسانية في هذه المنطقة وسائر مناطق المقاطعتين الشمالية والشرقية، مما أسفر عن تبدد المنجزات التي تحققت خلال الأشهر القليلة الماضية. وما زالت البرامج المتعلقة بالأغذية والصحة والمياه والمجاري وحماية الأطفال مستمرة في فريتاون وفي المناطق التي يمكن الوصول إليها في المقاطعة الجنوبية والمقاطعة الشرقية الدنيا، مثل بو، وكينامـا، وبوجيهون، وبونثي، على الرغم من قلة العاملين بسبب تخفيض عدد العاملين في المساعدات الإنسانية الدولية.

٥٣ - وانتقل نحو ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى فريتاون في أعقاب القتال الذي نشب خارج شبه الجزيرة. ومع ذلك، ونتيجة لتحسن الأحوال الأمنية، فإن الكثيرين من هؤلاء الأشخاص يعودون الآن إلى ديارهم في منطقة ووترلو، حيث سيتلقون مساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا وضع خطط لتقديم المساعدة لنحو ٩ ٠٠٠ من المشردين الداخليين الجدد في لونغي. كما سيواصل برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الحكومة، توزيع الأغذية على نحو ٥٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا ممن كانوا موجودين بالفعل في فريتاون قبل نشوب الأزمة الحالية. وتفيد التقارير بحدوث المزيد من حالات التشرد الداخلي في مناطق لا يزال الوصول إليها متعذرا، وبخاصة في ضواحي ماسياكا وبورت لوكو. وفي غضون ذلك، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لأكثر من ١ ٠٠٠ من اللاجئين الجدد الذين وصلوا إلى غيانا، التي تستضيف أصلا نحو ٤٥٠ ٠٠٠ من لاجئي سيراليون وليبريا.

٥٤ - وثمة مجال آخر مثير للقلق وهو الارتفاع الواضح لمعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في سيراليون. إذ تشير البيانات الأولية إلى أن حالات الإصابة بالمرض المذكور في سيراليون تتزايد على نحو مطرد، مما يشير إلى أن البلد يشهد المراحل الأولى لتفشي الإصابة على نطاق واسع. وتواصل الحكومة وشركاؤها من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دعم عمليات التحليل للكشف عن وجود فيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم المشورة، وبرامج مكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، غير أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله في مجالات الثقافة الجنسية والبرامج الصحية. وقد اتخذت البعثة تدابير لرفع الوعي بين أفرادها بمخاطر العدوى.

٥٥ - ومن أجل التغلب على الحالة الطارئة الراهنة، اضطرت وكالات الأمم المتحدة إلى تحويل موارد، مثل أموال الدعم الغذائي للبرامج الزراعية، من الأنشطة المصممة لكفالة انتعاش البلد على الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، نجم عن الأحداث الأخيرة عواقب وخيمة بالنسبة إلى قدرة الوكالات الإنسانية على تلبية احتياجات قطاعات ضخمة من السكان. وإذا استمرت هذه الظروف، سيتعين إعادة تقييم الأولويات والاحتياجات الإنسانية وترتيبها بحسب الأولوية لكي تعكس بيئة عمل جديدة. وتحقيقا لهذا الغرض، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا، بالتعاون مع الوكالات، بعملية تحديث للنداء الموحد المشترك بين الوكالات كيما يعكس الحالة الراهنة. وتبلغ الأموال التي تلقاها النداء حتى الآن ٣٧ في المائة فقط من قيمة المساعدات الإنسانية التي طلبها والبالغة ٧١ مليون دولار. ورغم ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى استجابة أقوى من أجل الوفاء باحتياجات البلد الإنسانية الملحة واحتياجاته في مجال إعادة التأهيل.

سابعا – الاعتداء وعمليات الاحتجاز التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة

٥٦ – بدأت الأزمة الحالية في ١ أيار/مايو، عندما اقترب مقاتلون سابقون في الجبهة المتحدة الثورية من مركز استقبال تابع لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج بطريقة تنطوي على تهديد وبدأوا بإطلاق النار في الهواء. ويجدر بالإشارة أن القائد العسكري للجبهة في مكيني أعاق عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج في تلك المنطقة منذ بدء العمل في ١٧ نيسان/أبريل في المخيمات، التي أنشئت من أجل الاستجابة لمطالب الجبهة المتحدة الثورية بتحسين مرافق نزع السلاح والتسريح والإدماج. وتقدم ١٠ أفراد فقط من المقاتلين السابقين للجبهة طواعية لكي تنزع أسلحتهم. وتم تسريحهم صباح يوم ١ أيار/مايو في مركز استقبال مكيني. كما وقعت حوادث في أماكن مختلفة قامت خلالها الجبهة المتحدة الثورية بإرغام مقاتليها على عدم تسليم أسلحتهم. وفي الوقت نفسه، كانت البعثة تتأهب لنشر قوتها في منطقة كويدو، وهي مركز العمليات التي تقوم بها الجبهة لتعدين الماس. وربما يكون هذا النشر الذي تم التخطيط له قد أسهم في قرار الجبهة بمهاجمة البعثة في ما يمكن أن يكون اختبارا لصلابتها.

٥٧ – وفي ١ أيار/مايو، اقترب القائد العسكري المحلي للجبهة هو وبعض مقاتليه من مركز استقبال نزع السلاح والتسريح والإدماج في مكيني، وكان به مراقبون عسكريون تابعون للبعثة، وطلب القائد المحلي بلهجة آمرة من الأمم المتحدة أن تسلمه خمسة من المقاتلين السابقين الذين نزع سلاحهم ومعهم أسلحتهم، وأن تسلمه أيضا المراقب العسكري الذي قام بتسريحهم. والدافع المحتمل الذي حمل الجبهة على معاقبة هؤلاء المقاتلين السابقين هو انضمامهم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج. ورغم ذلك، منعت البعثة مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية من دخول مرافقها وحاولت مناقشة الموقف معهم. وفي أثناء هذه المناقشات، احتجز مقاتلو الجبهة ثلاثة مراقبين عسكريين من البعثة وأربعة من حفظة السلام التابعين للكتيبة الكينية كانوا يقومون بحراسة ذلك الموقع. وبعد ذلك تقدم مقاتلو الجبهة المتحدة الثورية لتدمير جزء من مخيم نزع السلاح والتسريح والإدماج في مكيني كما بدأوا أيضا عمليات نهب في المدينة. وفي ماغبوراكا، قامت مجموعة مسلحة من المقاتلين السابقين التابعين للجبهة المتحدة الثورية بمحاصرة موقع الفريق التابع للبعثة، الذي كانت تحميه مجموعة من الكتيبة الكينية.

٥٨ – وإزاء هذا الحادث، اجتمع قائد القوة في اليوم نفسه بالرئيس كبه للإعراب عن قلقه البالغ ولمناقشة التدابير الممكن اتخاذها. كما تكلم قائد القوة هاتفيا مع السيد سانكوه طالبا منه إطلاق سراح جميع أفراد البعثة على الفور. غير أن زعيم الجبهة لم يقدم أي مساعدة واتهم البعثة بمحاولة بدء حرب بنزع أسلحة المقاتلين السابقين التابعين للجبهة بالقوة. عند ذلك طلب الرئيس كبه من السيد لامان وزير التجارة والصناعة الذي عينته الجبهة أن يحاول إقناع السيد سانكوه بإصدار أوامر بتصفية الموقف. ووفقا لما ذكره السيد لامان، فقد تم ذلك بموافقة السيد سانكوه، الذي ظل، رغم ذلك، غير متاح للرد على البعثة بقية اليوم.

٥٩ – وفي ٢ أيار/مايو وهو التاريخ الذي يوافق رحيل آخر مجموعة من قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا من البلد، تدهورت الحالة في ماغبوراكا تدهورا حادا، عندما حاولت الجبهة المتحدة الثورية نزع سلاح قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة). وقاومت قوات الأمم المتحدة وتبع ذلك تبادل لإطلاق النار استمر طوال اليوم. واستعملت الجبهة المتحدة الثورية الأسلحة الصغيرة وقاذفات القنابل اليدوية ومدافع الهاون. وأصيب ثلاثة جنود من الكتيبة الكينية نتيجة للقتال. ودمرت الجبهة المتحدة الثورية أيضا ونهبت مرافق برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج في ماغبوراكا

وماكيني. وفي ماكيني، هاجمت الجبهة المتحدة الثورية أفراد قوات البعثة الذين ردوا على النار بالمثل. وجرح جنديان من الكتيبة الكينية في ذلك الموقع. كما قامت الجبهة بمهاجمة واجتياح وحدة مكونة من ٦٠ فردا تابعة للكتيبة الكينية كانت موجودة في مخيم بماكيني. وفي ٣ أيار/مايو، توقف القتال في ماكيني وماغبوراكا باستثناء بعض عمليات متفرقة لإطلاق النيران. ووصلت مجموعة كبيرة كانت قد انقطعت أخبارها من الوحدة الكينية منذ الهجوم على مخيم برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج إلى الميل ٩١ في ٤ أيار/مايو بعد أن سارت على الأقدام من ماكيني وهي تحمل ثلاثة جرحى. ونجحت مجموعات أصغر من هذه الوحدة في الانضمام إلى مقر سريتها في ماكيني.

٦٠ - وكان للأحداث التي وقعت في ماكيني وماغبوراكا عواقب فورية في مناطق أخرى خاضعة للجبهة المتحدة الثورية حيث نشرت البعثة قواتها. ففي ٢ أيار/مايو، احتجز المقاتلون التابعون للجبهة طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة وطاقمها وركابها في كايلاهون. وكان على متن تلك الطائرة أربعة من أفراد الطاقم وموظفان مدنيان من أفراد البعثة. وبالإضافة إلى ذلك أقامت الجبهة أيضا متاريس لتقييد حركة البعثة في تلك المنطقة واحتجزت ٣٠ من الأفراد العسكريين والمدنيين بالبعثة وإضافة إلى طائرة هليكوبتر. وجرى اعتراض وحدة مكونة من ٢٣ رجلا تابعة للكتيبة الهندية، نقلت من دارو كي تنضم إلى السرية المنشورة في كايلاهون واحتجزتها الجبهة في كويفا بالقرب من كايلاهون.

٦١ - وفي وقت متأخر من مساء ٣ أيار/مايو أيضا، تعرضت سرية تابعة للوحدة النيجيرية في كامبيا لنيران الجبهة المتحدة الثورية واحتجزت الجبهة تلك السرية لفترة قصيرة ثم أفرجت عنها في ٤ أيار/مايو بعد تجريدها من أسلحتها وملابسها الرسمية. وتعرضت فصيلة تابعة للوحدة النيجيرية في مانغي أيضا للنيران وأحاطت بها قوات الجبهة.

٦٢ - واتخذ قائد القوة، اللواء فيجيه كومارجتلي، تدابير فورية لتعزيز موقف البعثة في ماكيني وماغبوراكا. فتحركت السرية التابعة للكتيبة الكينية التي نشرت في كابالا إلى ماكيلي في حين عززت الموقع في ماغبوراكا وحدة قوامها ١٠٠ رجل تابعة لسرية رد الفعل السريع الهندية. ثم أمرت الكتيبة الزامبية بالتحرك من لونغي إلى ماكيني. بيد أن هذه الكتيبة ما لبثت أن أوقفت عند متراس قوي أقامته الجبهة المتحدة الثورية ويبدو أن مجموعة كبيرة من محاربي الجبهة قد أقاموا كمينا لهذه الكتيبة واحتجزوها. ويعتقد أن ٤٠٠ من قوات الأمم المتحدة، فضلا عن عناصر من قطاع المقر الكيني التي صحبتها وقعوا في أيدي الجبهة المتحدة الثورية التي أفيد أنها نقلت ٢٠٠ منهم إلى معقلها في منطقة كونو. وفي ذلك الوقت، بدأ قائد القوة أيضا في إعادة نشر قوات الأمم المتحدة لتعزيز وجود البعثة حول فريتاون فضلا عن بورت لوكو وماسياكا. وقد أجبرت وحدات البعثة في ماسياكا على الانسحاب في وقت لاحق بسبب نقص الذخيرة.

٦٣ - واعتبارا من ٢ أيار/مايو فصاعدا، وقعت عدة مصادمات بين قوات الجبهة والبعثة فضلا عن عناصر من جيش سيراليون وقوات الدفاع المدني في عدة مواقع في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد، بما فيها ماكيني وماغبوراكا ولونسار وروغبيري جنكشن وبورت لوكو والميل ٩١ وماسياكا وسونغو ومانغي وكامبيا. وفي بعض الأوقات، اشتركت طائرة هليكوبتر هجومية مسلحة تشغلها الحكومة في القتال مع قوات المتمردين. وخلال تلك الفترة من القتال، واجهت البعثة صعوبات شديدة في الحصول على معلومات دقيقة عن الحالة على أرض الواقع، وقد تفاقمت تلك الصعوبات بفعل السيل المستمر من الإشاعات غير المؤكدة والتقارير الواردة من الميدان. كما وردت تقارير غير

مؤكدة عن تحركات مقاتلي الجبهة من البلدان المجاورة إلى سيراليون. وأجبرت البعثة على القيام ببعثات استطلاع جوية متواترة لجمع معلومات عن تحركات عناصر الجبهة المعادية.

٦٤ - وفي ٩ أيار/مايو، نجحت سرية الرد السريع الهندية وسرية كينية كانتا محاصرتين في ماغبوراكا، في اختراق خطوط الجبهة والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة عند الميل ٩١. وفي نفس اليوم، تمكنت قوات الكتيبة الكينية من اختراق ماكيني والوصول إلى مناطق يسيطر عليها المقاتلون السابقون لجيش سيراليون في كابالا وبومبونا. وقبل عمليات الاختراق هذه، احتفظت تلك الوحدات بمواقعها ولم تستسلم بالرغم من استمرار التهديدات والهجمات الموجهة من الجبهة المتحدة الثورية التي أحاطت بمواقعها. وأود أن أعبر عن ما أظهروه كعسكريين إعجابي بأفراد قوات الأمم المتحدة المعنية من الشجاعة ورباطة الجأش.

٦٥ - وجدير بالإشارة أيضا أنه رغم محاصرة عناصر الجبهة المتحدة الثورية في كايلاهون واحتجازها لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة فإنهم امتنعوا عن الاشتباك مع البعثة كما أفيد أنهم تعرضوا لضغط كبير من السكان المحليين للإفراج عن أفراد الأمم المتحدة.

٦٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، نقل ١٨ محتجزا من غيما حيث كانت الجبهة تحتفظ بهم، إلى مجمع تابع للكتيبة الهندية في كايلاهون. وتشمل هذه الجماعة ١١ مراقبا عسكريا و ٧ من أفراد الكتيبة الهندية. وبالرغم من محاصرة الجبهة للموقع، يعتبر المحتجزون السابقون آمنين وتحت حماية الكتيبة الهندية التي لم تستسلم للجبهة. والمفاوضات مستمرة مع قيادة الجبهة بغية الحصول على موافقتها على نقل المراقبين العسكريين الأحد عشر إلى فريتاون جوا.

٦٧ - وفي ١٥ أيار/مايو، نُقل ١٣٩ محتجزا (ينتمون جميعا إلى الكتيبة الزامبية) إلى مدينة فويا الواقعة على الحدود الليبرية، ثم نقل ١٥ منهم إلى مونروفيا. وكان الإفراج عنهم نتيجة لمشاركة شخصية محمودة من جانب رئيس ليبريا، تيلور، الذي يثني المجتمع الدولي على جهوده. وتتخذ البعثة الآن ترتيبات لنقل المحتجزين المفرج عنهم جوا من فويا إلى فريتاون مع التوقف في مونروفيا.

٦٨ - وفي ١٥ أيار/مايو، بلغ العدد الكلي لأفراد البعثة الذين يفترض أنهم تحت سيطرة الجبهة الثورية المتحدة ٣٥٢ فردا، ويشملون ٢٩٧ جنديا من الكتيبة الزامبية و ٢٩ جنديا من الكتيبة الكينية و ٢٣ جنديا من الكتيبة الهندية و ٣ مراقبين عسكريين. ويعتقد أنهم محتجزون في كويغا (قرب كايلاهون) وفي منطقة كونو. وأصيب ما مجموعه ٢٥ جنديا من جنود البعثة بجروح نتيجة للقتال. وما زال ١٥ من جنود الأمم المتحدة مفقودين، ويخشى أن بعضهم ربما يكون قد لقي حتفه. أما خسائر الجبهة المتحدة الثورية فغير معروفة وإن كانت التقارير تشير إلى أن الجبهة ربما تكون قد منيت بعدد كبير نسبيا من الخسائر.

٦٩ - ولدى إعداد هذا التقرير، بدا أن الحالة في فريتاون وما حولها قد استقرت، حيث لم ترد أنباء عن تحركات كبيرة للجبهة المتحدة الثورية صوب العاصمة. وقد حشدت الحكومة القوات المؤيدة لها، بما في ذلك جيش سيراليون وقوات الدفاع المدني، للدفاع عن فريتاون. ومن العوامل الهامة التي ساهمت في استعادة الاستقرار، وصول قوات المملكة المتحدة في ٧ أيار/مايو والعدد الكبير من السفن الحربية البريطانية التي ظلت راسية قبالة الساحل بعد ذلك بأسبوع. وكان الهدف من نشر القوات البريطانية في مطار لونغي وفي الجزء الغربي من فريتاون، هو الإجلاء الآمن لرعايا المملكة المتحدة وغيرهم ممن تعد مسؤولة عن إجلائهم. وعلى الرغم من ذلك، أدى وجود القوات

البريطانية إلى تدعيم ثقة شعب سيراليون، وأتاح لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون نشر قوات تمس الحاجة إليها في مناطق شرق فريتاون. ومن المأمول أن تتمكن المملكة المتحدة من الإبقاء على وجود عسكري لها في البلد حتى تصل التعزيزات اللازمة إلى البعثة. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تثبيت الاستقرار، وصول ٣٠٠ فرد من القوات الجيدة التدريب والمزودة جيدا بالعتاد من الأردن في ١٢ أيار/مايو لتعزيز المفرزة الأردنية في البعثة. كما وفرت حكومة الهند قوات إضافية للبعثة وسيتم نقلها عن طريق الجو. وإنني أشيد بهذه البلدان على ما اتخذته من قرارات فورية وحازمة لتعزيز وجود المجتمع الدولي في سيراليون وعلى دعمها المتصل منذ بداية الأزمة.

٧٠ - وأثناء تطور هذه الأحداث، تلقت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤشرات قوية على أن السيد سانكوه لم يصدر أي أوامر لقواته لوقف القتال أو لإطلاق سراح المحتجزين. بل على العكس من ذلك، فقد بدا في أول الأمر أن السيد سانكوه يشجع قواته على اتخاذ موقف متشدد إزاء الأمم المتحدة وبعد ذلك، حينما ازداد العداء ضده في فريتاون، دعا السيد سانكوه قواته إلى الزحف على المدينة.

٧١ - وفي ٩ أيار/مايو، وصل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى فريتاون بوصفه مبعوثي الخاص لرفع الروح المعنوية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وللتشاور مع ممثلي الخاص وقائد القوة بشأن تقديرهما للموقف ولإعداد توصيات تتعلق باستجابة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

الجهود الدبلوماسية والسياسية

٧٢ - بعد اندلاع الأعمال القتالية مباشرة، اتصلت بالزعماء في المنطقة وفي المنطقة دون الإقليمية التماسا لمساعدتهم في إيجاد تسوية سريعة وسلمية للحالة. وإنني لأعرب عن الامتنان للجهود المكثفة التي بذلها في هذا الصدد الزعماء الأفريقيون، لا سيما الرئيس والرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس بلييز كومباوريه رئيس بوركينا فاصو والعقيد معمر القذافي زعيم الجماهيرية العربية الليبية، والرئيس ألفا عمر كوناري رئيس مالي، والرئيس أولوسغون أوباسانجو رئيس نيجيريا، والرئيس غناسينغبي إياديما رئيس توغو، والرئيس تشارلس تايلور رئيس ليبريا. وقد ظل ممثلون لعدة حكومات على اتصال بالسيد سانكوه لتأمين إطلاق سراح المحتجزين فورا والتماس السبل لإنقاذ عملية السلام في سيراليون. وأنا ممتن لجهودهم، وعلى وجه الخصوص، لرؤساء دول وحكومات ليبيا وليبريا ومالي ونيجيريا، الذين أرسلوا مبعوثيهم الشخصيين لمقابلة السيد سانكوه في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/مايو.

٧٣ - وفي يومي ٥ و ٦ أيار/مايو، اجتمع ممثلي الخاص بالسيد سانكوه في فريتاون. وفي ذلك الاجتماع اتهم السيد سانكوه قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بأنها هي التي تسببت في بوادر الأزمة بإرغامها قوات الجبهة المتحدة الثورية على نزع أسلحتها. ورد الممثل الخاص بأن قوات البعثة لم تحاول إطلاقا نزع أسلحة مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية بالقوة وأن مقاتلي الجبهة هم الذين قاموا في واقع الأمر بتصعيد الأحداث في الأيام التالية عندما هاجموا البعثة. وطالب الممثل الخاص بالأفراج فورا عن جميع المحتجزين من قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإعادة أسلحتهم وعتادهم. وفي مساء يوم ٦ أيار/مايو شارك الممثل الخاص والمبعوث الخاص الليبي، السيد علي التريكي، في الاجتماع إلى سانكوه. وقد ألحا عليه لخفض التوتر بإصدار الأمر بالإفراج فورا عن المحتجزين وبإصدار بيان تعلن فيه الجبهة المتحدة الثورية وقف هجماتها. ووافق السيد سانكوه على إصدار بيان بذلك المعنى تلاه السيد أدينجي مساء ذلك اليوم

من محطة التلفزيون الوطنية. كذلك تكلم السيد أدينجي والسيد التريكي مع الرئيس كبه وحثاه على خفض التوتر وعلى أن يقوم، بوجه خاص، بدعوة منظمي التظاهرة المزمع القيام بها في ٨ أيار/مايو إلى تفادي الاقتراب من منزل سانكوه.

٧٤ - ولكن في ٨ أيار/مايو ذهب حشد من الناس يقدر عددهم بنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص إلى منزل السيد سانكوه للاحتجاج على هجمات الجبهة المتحدة الثورية على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وحينما حاول الحشد الاقتراب من المنزل، قام عدد من أعضاء الجبهة المسلحين بإطلاق النار على الحشد من مسكن سانكوه وقتلوا عددا من الناس وجرحوا عشرات آخرين. وعجزت قوات البعثة المتمركزة في منزل سنكو عن مواجهة الحشد الضخم من البشر. وفي غمار ما ساد من فزع واضطراب، اختفى فوداي سانكوه مع بعض حراسة الشخصيين. وقامت عناصر مسلحة من صفوف الحشد بإطلاق النار على عدد من أعضاء الجبهة وقتلهم؛ وتعرض المنزل للنهب وسلبت محتوياته. وظل مكان فوداي سانكوه مجهولا حتى يوم ١٧ أيار/مايو حينما ألقت القبض عليه عناصر من المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق عند عودته إلى مسكنه وسلمته للحكومة.

٧٥ - وفي الفترة نفسها، فإن السيد كوروما، رئيس لجنة توطيد السلام وقائد المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق أدلى بعدة بيانات علنية حث فيها أتباعه وغيرهم على حمل السلاح للدفاع عن فريتاون. وبدأت عناصر مسلحة من جيش سيراليون ومن جيش سيراليون السابق وقوات الدفاع المدني في القيام بدوريات في المدينة واعتقال أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، مما أدى إلى زيادة التوتر في فريتاون وما حولها.

٧٦ - وفي ٨ أيار/مايو، في مؤتمر القمة لاتحاد نهر مانو، المعقود في كوناكري، غينيا، اشترك رؤساء سيراليون وغينيا وليبريا الرئيس كوناري رئيس مالي بوصفه رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فضلا عن ممثلي الخاص في سيراليون في مناقشة خاصة بشأن سيراليون. وأدان مؤتمر القمة الهجمات التي تعرض لها أفراد الأمم المتحدة واحتجازهم وفوض الرئيس تايلور للتدخل شخصيا لكفالة إطلاق سراح المحتجزين واستئناف عملية السلام.

٧٧ - وفي ٩ أيار/مايو، عقد في أبوجا، نيجيريا مؤتمر قمة للجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بسيراليون، وهي تتكون من بوركينا فاصو وتوغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ومالي ونيجيريا، وأدان الاجتماع بشدة الجبهة المتحدة الثورية ودعا إلى الإفراج عن المحتجزين فورا بدون قيد أو شرط. وفي هذا الصدد، صادق الاجتماع على التفويض المذكور أعلاه الذي أعطي للرئيس تايلور (انظر الفقرة ٧٦). كما حذر مؤتمر القمة قيادة الجبهة المتحدة الثورية من إمكانية إلغاء العفو العام الممنوح لها بموجب اتفاق لومي للسلام وأنهم قد يحاكمون على جرائم حرب إذا ما أمضوا في الاستهتار باتفاق لومي للسلام. وأكد المشاركون مجددا دعمهم الكامل لعملية السلام في سيراليون كما ينص عليها اتفاق لومي للسلام الذي يظل الإطار الأنسب من أجل تسوية الصراع. وأعرب المشاركون أيضا عن عزمهم على استخدام جميع الوسائل المتاحة لهم، بما في ذلك الخيار العسكري، لإحباط أي محاولة للاستيلاء على السلطة عن طريق القوة، وللدفاع عن المؤسسات الديمقراطية في سيراليون. وإصدر المؤتمر توجيهاته إلى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن يعقد اجتماعا لوزراء الدفاع ورؤساء هيئات الأركان في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ في أبوجا للعمل، في حالة معاودة فريق المراقبين

العسكريين التابع للجماعة المشاركة في الحالة بسيراليون، على النظر في الأساليب العملية لهذه المشاركة.

٧٨ - وقد اجتمعت لجنة التنفيذ المشتركة، في ١٣ أيار/مايو، في فريتاون، برئاسة وزير خارجية مالي وبحضور وزير خارجية ليبريا وممثلين عن غانا وغينيا وليبيا وسيراليون، بالإضافة إلى ممثلين عن كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وحضر الاجتماع أيضا السيد كوروما، بينما لم تمثل فيه الجبهة المتحدة الثورية. واتفق الاجتماع على ضرورة اتباع نهج من شقين لحل الأزمة الحالية بممارسة ضغوط دبلوماسية قوية على الجبهة المتحدة الثورية، ثم استعراض القوة العسكرية وتعزيز قدرات العمليات لبعثة الأمم المتحدة لتمكينها من أداء مهامها بمزيد من الكفاءة.

٧٩ - إلا أنه لم تظهر، منذ ١٥ أيار/مايو، سوى مؤشرات قليلة تدل على أن قادة الجبهة المتحدة الثورية مستعدون لتغيير المسار الذي يتبعون، برغم أن أعضاء منفردين من الحزب قد أبلغوا عن استعدادهم لإلقاء السلاح. واستمرت الجبهة المتحدة الثورية، في الوقت نفسه، في احتجاز المئات من موظفي بعثة الأمم المتحدة، وفي شن الهجمات على قوات البعثة وقوات سيراليون في مناطق شتى من البلاد. مما يتوجب معه مواصلة الضغوط القوية على قادة الجبهة المذكورة.

ثامنا - توصيات لاتخاذ تدابير فورية

٨٠ - إنني أرحب كثيرا بالجهود المبذولة على الصُعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية للإعراب عن إدانة المجتمع الدولي للهجمات التي تشنها الجبهة المتحدة الثورية، وسعيا إلى تحقيق الإفراج فورا عن عناصر حفظ السلام المحتجزين لدى الجبهة، الذين يأتي إطلاق سراحهم على رأس أولويات الأمم المتحدة. وسيكون من الضروري، في الوقت نفسه، ممارسة ضغوط سياسية يدعمها موقف عسكري قوي، بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة، لردع الجبهة المتحدة الثورية عن الاستمرار في اتباع الخيار العسكري.

٨١ - وينبغي، لتحقيق هذه الغاية، تقديم الدعم الفوري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تعزيزا لقدراتها على الدفاع عن مواقعها في مطار لونغي في شبه جزيرة فريتاون، والمواقع الاستراتيجية الأخرى في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلد. ومن شأن هذه التعزيزات الفورية، الجارية حاليا، أن تزيد عدد أفراد قوة بعثة الأمم المتحدة العسكرية من ٢٥٠ ٩ إلى ١٣ ٠٠٠ فردا، بمن فيهم ٢٦٠ مراقبا عسكريا. وينبغي، فور تحقيق هذا الهدف الجوهري، مواصلة توسيع البعثة، مما سيمكنها من تعزيز وجودها تدريجيا، بما يكفي من القوة العسكرية، ومن تحقيق استقرار الحالة في سيراليون.

٨٢ - وما برحت الأمانة العامة، منذ بدء الأزمة، تعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء، التي وافقت على المساهمة بوحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، للتعجيل بالاستعدادات الكفيلة بنشر هذه الوحدات. وفي إطار الدعم الذي ستقدمه حكومات كندا وهولندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتوفير وسائل النقل الجوي، فضلا عن الدعم المالي الذي ستقدمه حكومة ألمانيا، المتوقع أن يصل إلى هناك ما يبلغ ٦٠٠ ٣ من الأفراد العسكريين الإضافيين بحلول نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه. كما يتوقع استبقاء الكتيبة النيجيرية الرابعة المشاركة في بعثة الأمم المتحدة، التي يحين موعد عودتها إلى بلدها في نهاية أيار/مايو.

٨٣ - وكما أكدت في تقاريري السابقة عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فإن عدد الأفراد المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٩ (٢٠٠٠) يقوم على تعاون الأطراف وإلى وجود بيئة ملائمة بصفة عامة. ومن الواضح

أن هذا الشرط الذي لا غنى عنه للتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الأساسية للبعثة المتمثلة في مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق لومي، لا وجود له حاليا. وعليه ينبغي توجيه كافة الجهود لاستعادة الظروف التي تفضي إلى استئناف عملية السلام. ويأتي في مقدمة الأولويات في هذا الصدد، تعزيز وحدات البعثة، بما في ذلك الوحدات الموجودة حاليا في الميدان والتي يخطط لوصولها قريبا في المواقع الحصينة بمطار لونغي في شبه جزيرة فريتاون، والمواقع الاستراتيجية الأخرى على الطرق المؤدية إلى العاصمة. ويتمثل الهدف الأساسي من هذا التعزيز في كفالة حماية السكان المدنيين في فريتاون، وأمن المؤسسات الحكومية، والاحتفاظ بقوة كافية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بغية ردع الجبهة المتحدة الثورية، بل والعمل، عند الاقتضاء، على صد الهجمات التي قد تشنها.

٨٤ - وسوف تسعى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فور تحقيق هذه الأهداف الأولية، إلى تحقيق استقرار الحالة في البلد ومساعدة الحكومة على إعادة القانون والنظام في المناطق التي تقع خارج سيطرة الجبهة المتحدة الثورية. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم توفير المزيد من التعزيزات للبعثة، التي ستبدأ تدريجيا في التحرك إلى الأمام، سواء من حيث القوات أو ما يكفي من المعدات بغية تأمين المواقع الاستراتيجية في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلد، بما في ذلك بورت لوكو وتقاطع روغبيري وماسياكا والميل ٩١ ومويامبا وكينيما ودارو. وسيشكل هذا الانتشار مساهمة ملموسة في إعادة الأمور إلى طبيعتها إلى حد ما في المناطق التي تقع خارج سيطرة الجبهة المتحدة الثورية، وفي مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح و إعادة الإدماج، وكذلك في مد نطاق سلطة الحكومة كيما تشمل المقاطعات. وهذا الانتشار سيتيح أيضا لحكومة سيراليون والمجتمع الدولي إعادة تقييم الخطوات الضرورية التي سيتطلبها تعزيز سلام دائم في سيراليون.

٨٥ - وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، عند تحديد حجم القوة العسكرية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، أن عناصر الجبهة المتحدة الثورية قد تواصل استخدام تكتيكات حرب العصابات. وكما أثبته التاريخ الحديث في سيراليون، فإن طبوغرافية البلد تتيح مثل هذه الأساليب في القتال، لا سيما خلال موسم الأمطار. وعليه، فإن مواجهة التهديد الذي تشكله الجبهة المتحدة الثورية، فضلا عن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يستوجبان تنفيذ الانتشار مع توخي الحذر والتأهب اللازمين، على أن يتم ذلك بأعداد كافية مدعومة بوسائل عسكرية تكفي لصد الهجمات والرد، عند الضرورة، بحسم، على أي أعمال قتالية أو نوازع عدائية.

٨٦ - ومع ذلك، فبعد استلام التعزيزات التي تنفذ حاليا، لن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الموارد الضرورية لتنفيذ ولايتها في البيئة العدائية التي تسود سيراليون الآن، وستكون في حاجة إلى قوات إضافية وإلى المزيد من التعزيزات التي تحتاج لها قواتها لتنفيذ ذلك. ويقدر، في هذا السياق، أن تحتاج البعثة، بالإضافة إلى التعزيزات الفورية المذكورة أعلاه، إلى كتيبتي مشاة (كتيبة ممكنة وكتيبة محمولة جوا لأغراض التعزيز السريع)، بالإضافة إلى كتيبة سوقيات، ووحدة مدفعية خفيفة، وتجهيزات نقل جوي إضافية وطائرات هليكوبتر مسلحة، ووحدة بحرية مكونة من ٦ زوارق دورية، فضلا عن ما يلزم من أفراد الخدمات الطبية والاتصالات والاستخبارات والقيادة. وسيصل مجموع عدد أفراد البعثة الموسعة إلى ١٦ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٢٦٠ مراقبا.

٨٧ - ويتوقع أن تضم هذه القوة ما مجموعه ١٥ كتيبة مشاة، يتم توزيعها مرحليا على مناطق: شبه جزيرة فريتاون

ومطار وشبه جزيرة لونغي وبورت لوكو وعند تقاطع روغبيري ولونسار وماسياكا ومويامبا والميل ٩١ وبو وكينيما ودارو. وستحتفظ بعثة الأمم المتحدة كذلك بقوة احتياط كبيرة يتوفر لها إمكانية الاستجابة السريعة للتهديدات العسكرية الخطيرة في كافة أنحاء البلد. ومن المفهوم أن عملية نشر القوات وطريقة عملها ستحتاج إلى تنقيح في ضوء الحالة في الميدان وتوقيت وصول القوات الإضافية.

٨٨ - وسيستلزم التوسيع المتوخى للقوة بحيث يصل قوامها إلى ١٦ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين زيادة مكافئة في موظفي الدعم الإداري والسوقي المدنيين في البعثة. وستعرض الآثار المالية المترتبة على الزيادة المتوخاة على مجلس الأمن في إضافة لهذا التقرير.

٨٩ - وفي الوقت الحالي، أي أن الولاية الموكولة إلى البعثة بموجب القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) تتيح للقوة سلطة كافية للقيام بالعمليات اللازمة لدعم الأهداف المشار إليها أعلاه. وفي ذلك القرار، أذن مجلس الأمن، للبعثة، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بأن تقوم بالمهام الإضافية التالية التي ستؤديها في حدود طاقاتها ومناطق انتشارها وفي ضوء الظروف على أرض الواقع: (أ) توفير الأمن في المواقع الأساسية والمباني الحكومية، ولا سيما في فريتاون وعلى مفارق الطرق الهامة والمطارات الرئيسية ومنها مطار لونغي؛ (ب) تيسير تدفق الأشخاص والسلع والمساعدة الإنسانية بحرية على طول الطرق الرئيسية؛ (ج) توفير الأمن في جميع مواقع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (د) التنسيق مع سلطات سيراليون لإنفاذ القانون ومساعدتها، في مناطق الانتشار المشتركة، على النهوض بمسؤولياتها؛ (هـ) حراسة الأسلحة والذخيرة وغير ذلك من المعدات العسكرية التي تم جمعها من المقاتلين السابقين، والمساعدة بعد ذلك في التخلص منها أو تدميرها. وفي ذلك القرار أذن مجلس الأمن أيضا لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون باتخاذ ما يلزم من إجراءات للاضطلاع بولايتها لكفالة أمن موظفيها وحرية تنقلهم، وتوفير الحماية، في حدود طاقاتها ومناطق انتشارها، للمدنيين الذين يحدق بهم خطر العنف الجسدي، مع مراعاة مسؤوليات حكومة سيراليون. واستنادا إلى تلك الولاية، فإن قواعد الاشتباك القوية الحالية تتيح للبعثة استخدام القوة، بما فيها القوة الفتاكة للدفاع عن النفس ضد أي عمل من الأعمال القتالية أو النوايا العدوانية. وفي ظل الظروف الحالية، من الواضح أن استخدام القوة ضد جميع العناصر، التي لا تزال تبدي نوايا عدوانية تجاه الأمم المتحدة، سيكون له ما يسوغه ويبرره. وفي الوقت نفسه، ستكون البعثة مستعدة للدخول في محادثات مع جميع من يتوافر لديهم الاستعداد والرغبة في التوصل إلى حل سلمي.

٩٠ - ولضمان السيطرة السليمة على القيادة ووحدتها، أرى أنه ينبغي إدماج جميع القوات الدولية الموجودة في سيراليون، باستثناء تلك الموفدة لفترة قصيرة لأغراض وطنية بحتة، في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومن المهم للغاية أيضا، أن تنسق قوات الأمم المتحدة، تنسيقا وثيقا مع جيش سيراليون والعناصر الأخرى المتحالفة مع الحكومة، وخاصة قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة/القوات المسلحة السابقة لسيراليون، لتفادي حالات سوء التفاهم التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع حوادث. ولبلوغ هذه الغاية، من المتوخى أن تقوم البعثة بإلحاق ضباط للاتصال العسكري بالقيادات العسكرية للمجموعات والوحدات المعنية. كما ستكفل البعثة تنسيقا وثيقا مع القوة البريطانية أثناء وجودها في سيراليون.

الإعلام

٩١ - وفقا للمشار إليه في تقريري الثالث، سيكون من الضروري أن تقوم البعثة بشن حملة إعلامية في أرجاء البلد بأسره. وفي ذلك الصدد، أجرت إدارة شؤون الإعلام في

الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ تقييما للاحتياجات في مجال الإعلام. وبناء على توصيات الفريق، تبذل حاليا جهود لزيادة طاقة مكتب الإعلام التابع للبعثة زيادة كبيرة، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

٩٢ - ومن الواضح أن البعثة ستواجه تحديا ضخما فيما يتصل بنشر المعلومات عن عملية السلام في بلد دمرت فيه الهياكل الأساسية من جراء سنوات من القتال. وللوصول إلى جميع أرجاء البلد، تعتزم البعثة إقامة محطة إذاعة خاصة بها. وقد نقلت إلى البعثة المعدات اللازمة التي تبرعت بها الحكومة الدانمركية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨. ومن المتوقع أن تؤدي إذاعة البعثة دورا هاما في الجهود التي تبذلها البعثة من أجل توعية شعب سيراليون، بلا انحياز لأي طرف أو تبعية لأي جهة. كما سيضم مكتب الإعلام التابع للبعثة وحدات للاتصال بوسائط الإعلام وللمنتجات المرئية والمطبوعة وللاتصال بالمجتمعات المحلية.

تاسعا - ملاحظات

٩٣ - على أن الحالة في سيراليون ما زالت متوترة وحرجة إجمالا. والهجمات التي شنها مقاتلو الجبهة الموحدة الثورية على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة واحتجازهم أعدادا كبيرة من موظفي الأمم المتحدة على نحو متعمد ولا مبرر له فهي تصرفات لا يمكن قبولها وقد أدانهما المجتمع الدولي بصورة دامغة. ومن شأن المعاناة التي شهدها هذا البلد خلال السنوات العشر المنصرمة أن تجعل المرء لا يغفر لنفسه إحباط آمال شعب سيراليون بعد أن كاد يلمس تحسنا متواضعا في الحالة التي يعيشها. وعلى المجتمع الدولي ألا يسمح لأي فريق، ولا سيما قيادة الجبهة الموحدة الثورية، أن يحول بين شعب سيراليون وبين تحقيق آماله المشروعه في العيش في سلام وإعادة بناء بلده.

٩٤ - ومن الشواغل الآنية في هذا الصدد، سلامة عودة جميع موظفي الأمم المتحدة الذين تحتجزهم الجبهة الموحدة الثورية حاليا وإنهاء الأعمال القتالية التي يشنها مقاتلو تلك الجبهة، وكفالة تعاونهم بالكامل في الكشف عن هوية الموتى والجرحى والمفقودين. وأود في هذا الصدد أن أنوه بالجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون، ومن بينهم الرئيس تايلو رئيس ليبريا الذي ساهم تدخله الشخصي في الإفراج عن عدد كبير من المحتجزين. بيد أنني أطالب قيادة الجبهة الموحدة الثورية بأن تتخذ تدابير عاجلة لضمان الإفراج فورا وبدون شروط عن سائر موظفي الأمم المتحدة الذين لا يزالون محتجزين لديها. كما أناشد الجهات ذات النفوذ لدى هذه الجبهة مواصلة العمل في سبيل تحقيق هذه الغاية. علاوة على ذلك، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في تعزيز لنظام الجزاءات بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع قادة هذه الجبهة الموحدة الثورية من جني مكاسب استغلالهم غير المشروع للموارد المعدنية، ولا سيما الماس.

٩٥ - وفيما يقع على عاتق القادة المحليين للجبهة الموحدة الثورية جزء من المسؤولية عن بعض ما وقع أخيرا من أحداث، فمن الواضح أن السيد سانكوه لم يبادر إلى اتخاذ أي إجراء لمنع التصرفات التي أقدمت عليها قواته أو صدها أو وقفها عند حدها. بل على العكس، فثمة أدلة على أنه ربما شجع على القيام ببعض هذه الأعمال بل وخطط لها. وعلى المجتمع الدولي أن يحمل السيد سانكوه المسؤولية عن أعماله وأعمال الجبهة الموحدة الثورية وكذلك عن سلامة جميع من احتجزوا وراحتهم.

٩٦ - وفي الوقت نفسه، على المجتمع الدولي ألا يغفل عن الهدف الأهم، وهو مساعدة شعب سيراليون وحكومتها في إرساء سلام دائم في بلدهم وبعث الأمل من جديد في نفوس شعبها. لقد أضحت محنة هذا الشعب امتحانا جوهريا لتضامن المجتمع الدولي بحيث يسمو من أجله فوق الاعتبارات

العرقية والجغرافية، مجسدا بذلك أحد المبادئ الأساسية التي توجه عمل هذه المنظمة. إن الأمم المتحدة لم ولن تتخلى عن سيراليون. وعليها مواصلة تقديم المعونة الإنسانية فضلا عن المساعدة اللازمة لاتخاذ كل ما يلزم من خطوات تمهد لطريق السلام والمصالحة الوطنية والتنمية.

٩٧ - وإني أعتقد في هذا الصدد أنه يجب في الظروف الراهنة تكميل الجهود السياسية النشطة لمساعدة شعب سيراليون على تغيير مسار الأحداث في بلده، بقوة عسكرية لها مصداقيتها. وقد ناشدت منذ بداية الأزمة الدول الأعضاء التي تتمتع بالقدرة على نشر قوات حسنة التدريب والتجهيز تشكيل قوة رد سريع تزود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بما يلزمها من قدرة على الردع. وأرحب في هذا الصدد بالقرار إلى اتخذته المملكة المتحدة بنشر كتيبة طليعية ومعدات عسكرية أخرى كان لها، رغم إيفادها لأسباب وطنية، دور أساسي في إعادة الهدوء إلى فريتاون وفي مساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الدفاع عن مطار لونجي.

٩٨ - كما أنني أقدر تقديرا عميقا ما بذلته البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء الأخرى، وكذلك موظفو الشؤون التعبوية التابعون للأمم المتحدة من جهود محمودة للتعجيل بعملية وصول القوات التي تم التعهد بها للخدمة في صفوف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وكذلك وصول الوحدات الإضافية التي وفرتها الدول الأعضاء. وسوف يسهم ذلك في تعزيز قدرة البعثة على الدفاع عن شبه جزيرة فريتاون ومطار لونجي والمواقع الاستراتيجية الأخرى الواقعة على الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة.

٩٩ - غير أنه في الظروف الراهنة، لن يكفي ذلك لتهيئة ظروف تفضي إلى تحقيق سلام دائم. ولذلك فإنني أوصي بزيادة إضافية في قوام القوة للوصول بها إلى قوام تعداده ١٦ ٠٠٥ فرد عسكري، على النحو المبين في الفقرات ٨٠ إلى ٩٠ أعلاه، وذلك بغرض إضفاء الاستقرار على الحالة في سيراليون في إطار الولاية الحالية للبعثة. وبمجرد أن تصل هذه القوات الإضافية إلى سيراليون وتواجه التهديد الذي تشكله الجبهة المتحدة الثورية لعملية السلام، سيكون من الملائم النظر في الخطوات الإضافية التي سأعرضها على مجلس الأمن بعد تقييم شامل للحالة السياسية والعسكرية في سيراليون. وقد تشمل هذه الخطوات تعزيز البعثة، لتتجاوز القوام المقترح، البالغ ١٦ ٥٠٠ فرد، مما قد يكون ضروريا لإقرار الظروف الأمنية الضرورية في جميع أرجاء البلد لتحقيق النجاح في تنفيذ جوانب عملية السلام، بما فيها نزع السلاح وإجراء انتخابات ديمقراطية.

١٠٠ - وخلال الجلسة ٤١٣٩ لمجلس الأمن المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ دعت عدة دول أعضاء إلى تخويل البعثة ولاية قوية لإنفاذ السلام في إطار الفصل السابع من الميثاق. وكما أشرت في بياني في ذلك الاجتماع، فإنني لا أعارض تلك الولاية مبدئيا، ما دام بوسع الأمم المتحدة أن تحصل من الدول الأعضاء ذات القدرة الجاهزة على الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام التي تنطوي عليها تلك الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الأساسي أن يظهر المجتمع الدولي الإرادة والتصميم اللازمين لدعم هذا الالتزام بفرض السلام في سيراليون. فإذا لم تستوف هذه الشروط، فأي جهد يرمي إلى تعزيز ولاية البعثة سيؤدي إلى تعليق آمال عريضة لا مبرر لها على البعثة، وإلى زيادة مخاطر وقوع خسائر في الأرواح، وتقويض مصداقية المنظمة.

١٠١ - وقد عرضت بعض حكومات غرب أفريقيا مبدئيا توفير الجنود سعيا إلى إحلال السلام في المنطقة. ولا يسعني بطبيعة الحال إلا أن أرحب بهذه العروض. غير أنها أشارت إلى أن عروضها تتوقف على توافر دعم مالي وتعبوي من أعضاء آخرين.

١٠٢ - ويتضح من استشراف المستقبل أنه يلزم أن تفكر حكومة سيراليون والأطراف الأخرى الداخلة في اتفاق لومي وكذا المجتمع الدولي في مستقبل عملية السلام. فالأحداث الأخيرة التي تثير تساؤلات خطيرة بشأن دور الجبهة المتحدة الثورية وفوداي سانكوهه بصفة خاصة. وقد أكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جديد دعمها لعملية السلام في سيراليون المحددة في اتفاق لومي للسلام الذي يظل أنسب إطار لحل الصراع. وأعتقد أيضا أن اتفاق لومي يتضمن عددا كبيرا من العناصر التي تسهم في إحلال سلام دائم، وخاصة ما يتعلق منها بنزع سلاح جميع الفصائل، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات ديمقراطية، وإنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية فعالين. وفي هذا الصدد، أدعو قادة الفصائل المقاتلة في صفوف الحكومة إلى ضبط النفس، واحترام سيادة القانون، والامتناع عن كل عمل من أعمال التحرش أو الانتقام ضد أفراد الجبهة الموحدة الثورية أو المتعاطفين معها حتى لا تتعقد الجهود الرامية إلى المصالحة وإعادة الثقة. وفي جميع الأحوال، ينبغي احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان احتراما تاما.

١٠٣ - على أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تمثل حجر الزاوية في عملية السلام وصلت بالفعل إلى طريق مسدود. فالعديد من المقاتلين السابقين الذين ينتمون إلى المجلس الثوري للقوات المسلحة/القوات المسلحة السابقة في سيراليون وقوات الدفاع المدني قد حملوا السلاح مجددا للدفاع عن بلدهم، مما سيعقد عملية نزع السلاح تعقيدا خطيرا. ومن الواضح أن هذا الجانب من عملية السلام يستلزم إعادة تقييم منطلقاته، ويتطلب آليات تنظيم وتنفيذ، وهذا ما يلزم الاضطلاع به في تنسيق تام مع الأطراف الوطنية والدولية ذات المصلحة.

١٠٤ - وفي نهاية المطاف، لا يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة إلا بالوسائل السياسية؛ إذ لا يمكن فرضه بالقوة العسكرية وحدها. كما لا يمكن أن يأتي الحل نتيجة للتدخل الدولي وحده. وعلى عاتق حكومة سيراليون تقع مسؤولية خاصة تتمثل في العمل الحثيث لوضع وتنفيذ الخطوات الضرورية لإقرار السلام بالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ويكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد استمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى جانب إعادة تشكيل القوات المسلحة لسيراليون. وكما ذكرت في تقاريري السابقة، فإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لا يمكن أن تكون مفتوحة إلى ما لا نهاية بل ينبغي أن تبذل الحكومة قصاراها لضمان قدرتها على الحفاظ على ديمقراطية مستقرة وكفالة أمن بلدها ومؤسساتها.

١٠٥ - ويتضح من مراجعة الأحداث الأخيرة أن على الأمم المتحدة أن تستخلص الدروس المستفادة من التجارب التي مرت بها في سيراليون. فالقوة التي تم تصميمها وتجهيزها ونشرها لتكون من قوات حفظ السلام، أجبرت سريعا على الاشتباك في قتال فعلي مع واحد من الأطراف كان قد تعهد بالتعاون معها. وفي غمار هذه الأحداث، نشأت مشاكل كثيرة داخل البعثة، من بينها ما يتعلق بالقيادة والسيطرة، وبتماسك القوة، وتدفق المعلومات، والمعدات، وتأهب القوات، والتنسيق فيما بين مختلف عناصر البعثة وداخل كل عنصر منها والأمانة العامة على وشك أن تتخذ خطوات عاجلة في هذا الصدد لتقييم هذه المشاكل ومعالجة النقص في المعدات بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات. ولا يعيب هذا الأمر قيادة البعثة، وقد استطاع ممثلي الخاص إدارة موقف صعب للغاية بفعالية، وأود في هذه المناسبة أن أشيد بما يتحلى به قائد القوة من الاستجابة السريعة، والشجاعة الشخصية، والالتزام بالأصول العسكرية. كما أن الأمر لا ينطوي على انتقاد للقوات الموجودة بالميدان التي أبدى كثير منها قدرا كبيرا من الشجاعة والالتزام بالأصول العسكرية في الدفاع عن نفسها وعن ولايتها. إلا أنني في

الوقت نفسه أشعر بالحزن العميق إزاء الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف قوات البعثة التي جاءت للمساعدة في عملية للسلام، فتعرضت للهجوم وأجبرت على الاشتباك في قتال للدفاع عن نفسها في موقف يشبه الحرب. كما أنني أشيد بمن قتلوا أو أصيبوا أثناء أداء واجبهم في خدمة قضية السلام في سيراليون.

١٠٦ -ومن المهم، خلال تركيزنا على سيراليون، ألا نغفل عن الأبعاد الإقليمية لعملية السلام، وبخاصة ما يتعلق منها بالبلدين المجاورين، غينيا وليبريا. وإنني لأرحب بالغ الترحيب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو من أجل زيادة التعاون من جانبها. وأود أيضا أن أشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والزعماء الإقليميين على بذل مزيد من الجهود لاستغلال ما يتمتعون به من نفوذ للتأثير على الأطراف التي يضمها اتفاق لومي، ولا سيما السيد سانكوه وغيره من قادة الجبهة المتحدة الثورية، وإقناعهم بأن السلام الدائم في سيراليون يقتضي منهم التعاون والاحترام الكاملين لأحكام اتفاق لومي.

١٠٧ -وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي تساهم في البعثة بقوات، أو بمراقبين عسكريين، أو أفراد من الشرطة المدنية، أو غير ذلك من أشكال المساعدة، وذلك لما تقدمه من مساندة وطيدة وما تبديه من عزم لا يلين والتزام لا يحيد إزاء وضع غاية في الصعوبة. إن هذه الدول باستعدادها للصمود ولتعزيز البعثة رغم الظروف المناوئة السائدة في الميدان، إنما تضرب مثلا يحتذى أمام المجتمع الدولي. ولم يحدث في أي لحظة من لحظات هذه الأزمة، أن تعرضت مدينة فريتاون وسكانها لأي إصابات أو تدمير، على نحو ما حدث في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ذلك لأن وحدات الأمم المتحدة كانت تقف بثبات في كل لحظة من أجل الدفاع عن العاصمة.

١٠٨ -وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للدور القيم الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما فريق الرصد التابع لها الذي غادر البلد الآن بعد سنوات من التضحية أمضاها في خدمة شعب وحكومة سيراليون. وإنني لأشيد بأعضاء هذا الفريق من رجال ونساء وبحكوماتهم لما يتحلون به من شجاعة، ولدفاعهم عن وجود حكومة منتخبة بالسبل الديمقراطية. وما زالت القوات التابعة للجماعة تؤدي بالطبع دورا أساسيا بوصفها جزء من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

١٠٩ -كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، السيد أولويمي أدينيجي، ولقائد قوات البعثة، اللواء فيجيه كومار جيتلي، والأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة، وكذلك لبرامج ووكالات الأمم المتحدة، وللبنك الدولي، والمؤسسات الأخرى العاملة في ذلك البلد، على ما أبدوه من مثابرة وشجاعة وتفان فيما يؤدونه من عمل من أجل تهيئة مستقبل أفضل لشعب سيراليون.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

	المراقبون العسكريون	الموظفون	القوات	المجموع
الاتحاد الروسي	١٥			١٥
الأردن	٥		١ ١٣١	١ ١٣٦
إندونيسيا	١٠			١٠
أوروغواي	١١			١١
باكستان	١٠			١٠
بنغلاديش	١٢			١٢
بوليفيا	٤			٤
تايلند	٥			٥
الجمهورية التشيكية	٥			٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢			١٢
الدانمرك	٢			٢
زامبيا	١١	٣	٧٧٦	٧٩٠
سلوفاكيا	٢			٢
السويد	٣			٣
الصين	٦			٦
غامبيا	٢٦			٢٦
غانا	٤	٣	٧٧٦	٧٨٣
غينيا	١٢	٣	٧٧٦	٧٩١
فرنسا	٣			٣
قيرغيزستان	٢			٢
كرواتيا	١٠			١٠
كندا	٥			٥
كينيا	١١	١٣	٨٥٨	٨٨٢
مالي	٨			٨
ماليزيا	١٠			١٠
مصر	١٠			١٠

	المراقبون العسكريون	الموظفون	القوات	المجموع
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥	٣		١٨
النرويج	٥			٥
نيبال	٦			٦
نيجيريا	٤	١٤	٣ ٢١٧	٣ ٢٣٥
نيوزيلندا	٢			٢
الهند	١٤	١٨	١ ٦٤٤	١ ٦٧٦
المجموع	٢٦٠	٥٧	٩ ١٧٨	٩ ٤٩٥

الشرطة المدنية الموزعة (٢٨): بنغلاديش (٢)، غامبيا (٢)، غانا (٣)، الهند (١)، الأردن (٣)، كينيا (١)، ماليزيا (٣)، مالي (٢)، النرويج (٢)، السنغال (٢)، ناميبيا (١)، نيبال (٤)، زمبابوي (٢).

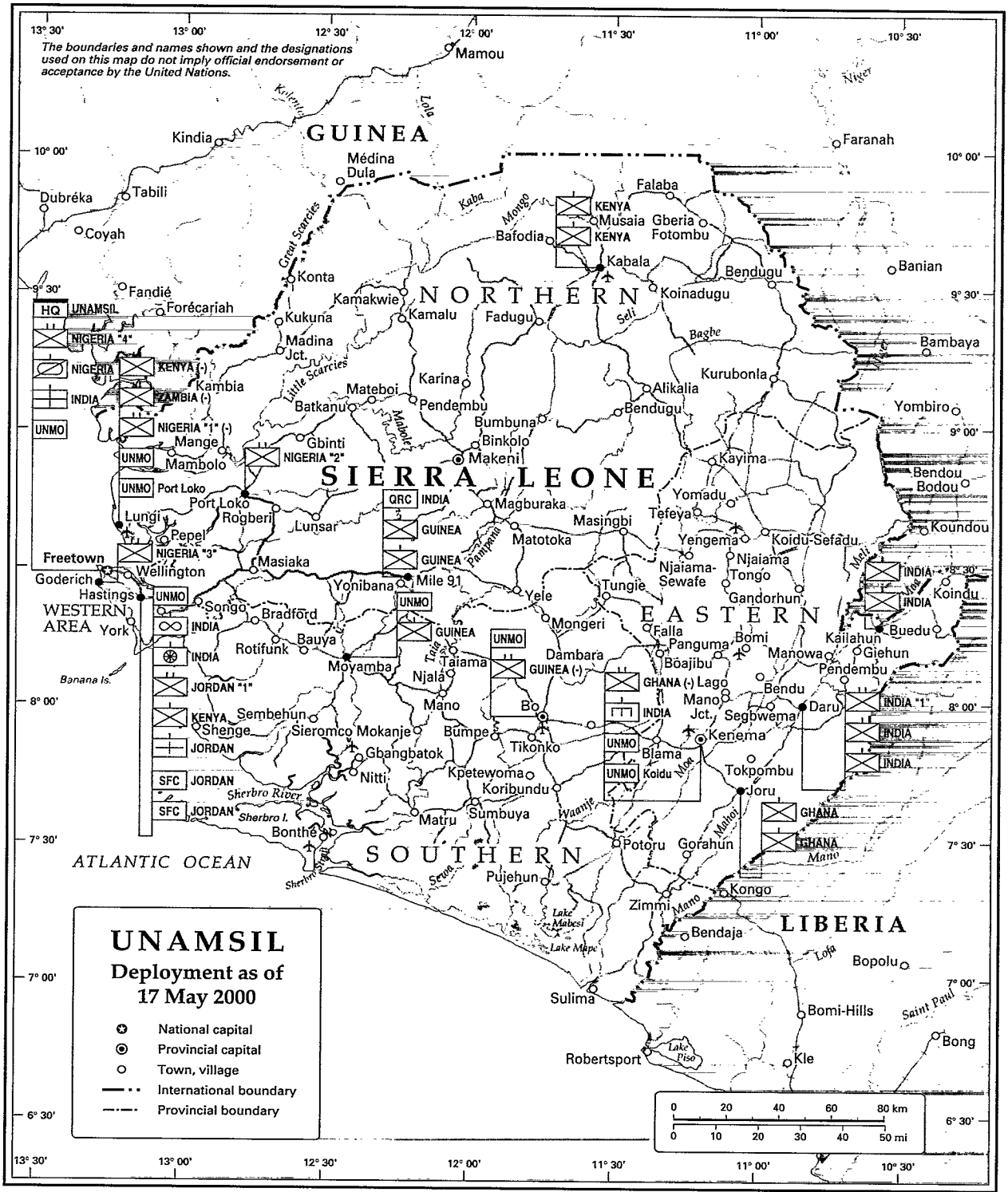

Map No. 4132 Rev. 4 UNITED NATIONS
May 2000

Department of Public Information
Cartographic Section